كشف رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب حيدر العبادي عن وجود خمسة إلى سبعة نماذج للعملة الجديدة قدمت للبنك المركزي، مشيرا إلى أنه تمت إضافة ثلاث لغات عليها، لافتا إلى وجود ست فئات ورقية وست فئات معدنية. وقال العبادي لـ"السومرية نيوز"، إن "خمس إلى سبع شركات قدمت نماذج للعملة الجديدة إلى البنك المركزي، الذي سيختار بدوره أحدها"، موضحا أن "النماذج احتوت على المواقع الحضارية العراقية، وثلاث لغات هي العربية والكردية والانكليزية".

المالية البرلمانية تكشف عن خمسة إلى سبعة نماذج للعملة الجديدة

□ بغداد /المدى

وأضاف العبادي أن شكل العملة الجديد ليس بعيدا عن صورة الدينار المألوف لدى الناس"، موضحا أن "العملة الورقية ستكون بفئات خمسة دنانير، وعشرة دنانير، وخمسة وعشرين دينارا، ومائة دينار، فضلا عن مقترح لإضافة فئة مائتي دينار". وأشار العبادي إلى أن "العملة المعدنية ستكون بفئة خمسين فلسا، ومائة فلس، وخمسمائة فلس، وربع دينار، ودينار واحد، ودينارين"، مؤكدا أنه "وضع بعين الاعتبار سرعة التميز بين الفئات المختلفة".

وأكد رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب، أنه "سيتم اتباع تكنولوجيا جديدة في العملة الجديدة لمنع التزوير وطالة عمر العملة، وعدم تلفها بسرعة".

وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب، أبدت تأييدها لاستبدال العملة الحالية، وفي حين اشترطت استعداد البنك المركزي لهذه الخطوة، أكدت أن البنك يحتاج لعام آخر للبدء بعملية الاستبدال.

وأعلنت عضو اللجنة المالية البرلمانية نجيبة نجيب أن موازنة العام المقبل ٢٠١٣ ستكون بالعملة الجديدة بعد حذف ثلاثة أصفار من العملة الحالية، معتبرة أن عزوف التجار والشركات عن تداول العملة العراقية وراء تبني البنك المركزي مشروع حذف الأصفار.

واستضافت اللجنة المالية البرلمانية، في (٢٦ حزيران الماضي)، نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لمناقشة الآلية التي سيتبعها البنك في عملية حذف الأصفار، والمدة التي ستستغرقها هذه العملية والمتغيرات التي ستطرأ على تبادل العملة.

ويذكر أن بعض الخبراء الاقتصاديين يرون أن العراق غير مهيأ في الوقت الحاضر لحذف الأصفار من الدينار العراقي، مشيرين إلى أن الحذف يحتاج إلى استقرار امني وسياسي فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي.

الى ذلك، ناقشت هيئة رئاسة مجلس النواب السياسة النقدية للبلاد، مع وزير المالية رافع العيساوي ومحافظ البنك المركزي سنان الشبيبي، ورئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط تركي، بحسب بيان صدر عن المجلس

وأوضح البيان الذي اطلعت عليه "المدى" أن "رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، ناقش السياسة النقدية والمالية للدولة وسعر صرف الدينار وسعر صرف الدولار والعلاقة بين مجلس النواب والحكومة والبنك المركزي، مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، ورئيس ديوان الرقابة المالية".

وأشار البيان إلى أن "الاجتماع حضره نائبا رئيس مجلس النواب قصي السهيل وعارف طيفور وبمشاركة كل من النائب احمد العلواني رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار والنائب حيدر العبادي رئيس اللجنة المالية، فضلا عن عدد من مستشاري رئيس مجلس النواب".

وأضاف البيان أنه تم خلال الاجتماع الاتفاق على تشكيل لجنة للمتابعة تضم رئيسي اللجنة المالية ولجنة الاقتصاد والاستثمار والمستشار المالي لرئيس مجلس النواب لبحث توصيات رئيس ديوان الرقابة المالية ووزير المالية والتي تتضمن ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع بخصوص السياسة النقدية والمالية للبلد.

الكهرباء: إنتاجنا من الطاقة يبلغ ٨١٥٠ ميغاواط

□ بغداد /المدى

أعلنت وزارة الكهرباء أن إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق بلغ ٨١٥٠ ميغاواط، في أعلى نسبة تسجلها منذ تأسيسها، فيما أكدت أن بغداد تساهم بأكثر من ربع هذه الإنتاجية. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس لـ"السومرية نيوز"، إن "إنتاج العراق من الطاقة الكهربائية بلغ ٨١٥٠ ميغاواط بضمنها الكهرباء المستوردة التي تصل بحدود ١١٥٠ ميغاواط بعد أن كان الإنتاج لا يتجاوز الستة آلاف في صيف ٢٠١١"، مبيناً أن "هذه النسبة هي الأعلى منذ تأسيس الوزارة عام ٢٠٠٣". وأضاف المدرس أن مدينة بغداد تضم ٢٤ محطة كهربائية بإنتاج يصل إلى ٢٢٠٠ ميغاواط"، مشيراً إلى أن "هذه الكمية تغطي أكثر من ربع إنتاج الطاقة في العراق".

وأوضح المدرس أن إنتاج الطاقة الكهربائية من المحطات الحرارية في بغداد يصل إلى ما بين ٣٨٦ و ٣٩٠ ميغاواط، ومن المحطات الغازية ١١٠٠ ميغاواط، في حين يبلغ إنتاج المحطات الكهرمائية ٢٩٠ ميغاواط ومحطات الديزل نحو ٤١٠ ميغاواط". وأكد المدرس أن "الإنتاج سيرتفع نهاية العام الحالي فور استكمال تأهيل عدد من الوحدات و ٢٠ مشروعاً جديداً لمحطات الإنتاج"، لافتاً إلى أن "جميعها بلغت نسب إنجاز متقدمة".

بابل تعلن عن خطة انفجارية للمشاريع خلال العام الحالي

□ بغداد /المدى

أعلن رئيس لجنة المشاريع بمجلس بابل حامد الملي عن خطة استثمارية انفجارية خلال العام الحالي وفيها الكثير من المشاريع الخدمية والاستثمارية والسياحية.

وقال لوكالة /واب/ إن الحكومة المحلية قدمت الكثير من التسهيلات من اجل تجديد الدعوات للاستثمار في بابل، وإقامة المشاريع الخدمية التي تخدم أهالي الحلة، مبينا أن وزارة التخطيط صادقت على موازنة هذا العام والتي تبلغ تريليون ومئة وسبعين مليار دينار، حيث ان ٨٧٧ مليار دينار هي خطة فعلية والبقية إكمال أعمال سابقة.

واشار الى ان الحكومة المحلية اعلنت عن اكثر من ١٨٨ مشروعا خدميا في المحافظة، وتمت احالتها لشركات عراقية كفوءة، فضلا عن تجديد بعض الاعمال.

برلمانيون يرفضون التصويت على الموازنة التكميلية

□ بغداد /المدى

أكد رئيس كتلة الأحرار النيابية بهاء الاعرجي أن كتلته لن تصوت على إقرار الموازنة التكميلية لأنها ستؤثر بشكل سلبي في الغاء الفقرة المتعلقة بتوزيع ٢٥٪ من فائض واردات النفط على ابناء الشعب العراقي.

وقال الاعرجي في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى" إن كتلة الاحرار النيابية لن تصوت على اقرار الموازنة التكميلية لإلغاء الفقرة التي أقرتها كتلته بإعطاء جزء من فائض إيرادات النفط الى ابناء الشعب العراقي"

واضاف إن هناك العديد من الوزارات لم تصرف موازناتها حسب السياقات المعمول بها وبالتالي سيكون هناك تدقيق لجميع الاموال التي خصصت ولم تستثمر".

وأكد الاعرجي انه تمت مناقشة المحاور بشكل حثيث وشفاف واتخذت بعض التوصيات ومن أهمها "ضرورة التعاون والتعامل بجدية وحسن نية مع الإخوة اللاجئين السورين وتدقيق سجلات اللاجئين إلى الدولة العراقية وذلك بسبب الأوضاع الأمنية الداخلية كما هي الحال في سوريا".

وبين الاعرجي "اننا نرفض الموازنة التكميلية التي قدمتها الحكومة إلى مجلس النواب لأنها سوف تؤثر تأثيراً سلبياً بل تلغي الفقرة التي أقررناها وهي توزيع ٢٥٪ من فائض واردات النفط علي أبناء الشعب العراقي.

ولفت الى أن" هناك الكثير من الوزارات كما في الموازنة السابقة لم تصرف الكثير من موازنتها وبالتالي سيكون هناك تفتيش لكل الأموال وممكن أيضا للموازنة التكميلية أن تجعل هناك عجزا في الوضع العراقي".

وتابع" قانون تحديد ولاية الرئاسات الثلاث تمت موافقة رئاسة مجلس النواب لقراءته القراءة الأولى خلال الايام القريبة المقبلة".

مقترح تأسيس مصرف مساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية

□ بغداد/ وكالات

اقترح عضو مجلس النواب السابق عبد الهادي الحساني، تأسيس مصرف مساهم يساعد على تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة من خلال التشجيع على دمج المصارف في ما بينها.

وقال الحساني إن القطاع المصرفي هو أساس التنمية الاقتصادية في كل بلدان العالم ومهمته ليست إيداع المال فقط وإنما تمويل المشاريع الكبيرة لتنمية الاقتصاد، مؤكداً أهمية تطويره لخدمة الاقتصاد الوطني. وأضاف: أن البيئة الاستثمارية العراقية تحتاج إلى إنشاء مصرف إنمائي مساهم كبير ذي رأسمال عالي يساعد على تمويل جميع المشاريع الاستثمارية العملاقة التي تحتاج الى مبالغ كبيرة تصل الى مليارات الدولارات، موضحاً أن تأسيسه يتم عن طريق الاندماج المصرفي سواء للبنوك الصغيرة أو الكبيرة كما في الدول الأوربية. وأشار الى أن معظم الدول الأوربية خاضت هذه التجربة وحققت نجاحاً باهراً فيها لتنمية قطاعاتها الاقتصادية والنهوض بها.

إلى ذلك أشاد المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي، بقرار اللجنة الاقتصادية الذي رفع السقف الأعلى للصكوك المصدقة من المصارف الأهلية إلى (٢٥) مليون دينار، وعدها خطوة لنجاح القطاع المصرفي الخاص.

وقال العكيلي إن إدارة القطاع المصرفي الخاص تتأمل ظهور بوادر جديدة تجاه دعمه بعد نجاح لجنة الشؤون الاقتصادية البرلمانية في قرارها الخاص بالمصادقة على زيادة السقف الأعلى للصكوك المقبولة والمصدقة من المصارف الأهلية إلى (٢٥) مليون دينار عراقي بعد أن كانت لا تتعدى الـ(٥) ملايين دينار فقط، إضافة إلى السماح لها بالتعامل مع الدوائر الحكومية وعموم مفاصل السوق.

وأضاف: يعد هذا الإجراء خطوة موفقة باتجاه تطوير عمل المصارف الأهلية

فضلا عن تفهمها لواقع السوق العراقي ومتطلبات تنميته، بعد أن كان الإهمال يخيم على عمل قطاع المصارف الأهلية العاملة في البلاد.

وأوضح: أن هذا القرار يشكل دعماً عملياً للقطاع المصرفي في البلاد ويضمن شفافية العقود واختصار الأحكام الخاصة بالاعتماد المستندي بصورة واضحة ودقيقة، ما يعزز الثقة بين المصارف الأهلية والمواطن.

ودعا العكيلي: اللجنة الاقتصادية إلى توفير سند داعم للمصارف الأهلية من قبل البنك المركزي العراقي وتبني مهمة بحث تشريعات قانونية تنظم عمل المصارف الأهلية لتوجيه فعالياتها صوب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدلا من "تقزيم" فعالياتها، لاسيما وأن البلاد بحاجة إلى مضاعفة الجهود من اجل البناء والإعمار.

صناعي يدعو إلى دعم المشاريع الصغيرة

□ بغداد /وكالات

شدد رئيس التجمع الصناعي العراقي عبد الحسن الشمري، على ضرورة دعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة لأنها أساس تقدم الاقتصاد الوطني وتطويره.

وقال الشمري إن أغلب دول العالم المتقدمة اعتمدت كثيراً باقتصادياتها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها تطرح انتاجاً محلياً منافساً وذا جودة عالية، فضلا عن أنها توفر فرص عمل لعدد كبير من العاطلين.

وأضاف: أن الاهتمام بالصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة ضروري جداً لتعزيز الاقتصاد الوطني الريعي ولامتصاص البطالة المتفشية بين الشباب، مؤكداً أن تفعيلها سيجنب البلد من تأثير أي أزمة اقتصادية محتملة في المنطقة.

وأشار إلى: أن موازنة (٢٠١١) خصصت أموال تقدر بـ(٥٠٠) مليون دولار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لكنها لم تنفذ، بينما في موازنة العام الحالي في المادة (٣٥) ضمن فقرة (د) خصصت مبالغ تقدر بـ(٢) ترليون و (٤٠٠) ألف دينار، والى الآن لم يتم صرفها بسبب انشغال الدولة بالمشاكل السياسية وعدم وجود جهة ممثلة عن اتحاد الصناعيين العراقيين لصرف الأموال لدعم تلك المشاريع.

ودعا الى أهمية وضع آلية لتوزيع الاموال للصناعيين من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الخاص وطرح منتجات صناعية محلية الى السوق.

كربلاء تؤكد حاجتها لمشاريع استثمارية

□ كربلاء /المدى

أكدت هيئة استثمار محافظة كربلاء أن المحافظة بحاجة إلى العديد من المشاريع الاستثمارية ذات الغرض المزدوج، مبينة أن القانون العراقي يعرقل إقامة تلك المشاريع، فيما كشفت عن إقامة مشروع ترفيهي كبير بالمحافظة هو الأول من نوعه بمنطقة الفرات الأوسط.

وقال مدير الهيئة طائف علي عبد الحسين في تصريحات صحفية إن "الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار هدف تسعى إليه الهيئة من خلال تقديم كافة التسهيلات أمام المستثمرين"، مبينا أن "محافظة كربلاء تحتاج إلى العديد من المشاريع الاستثمارية ذات الغرض المزدوج، أي بمعنى أن المشروع يقدم خدماته للزائرين وبنفس الوقت لأهالي المحافظة، وأن لا يقتصر على أحدهما فقط".

وأضاف عبد الحسين أن "المحافظة ليس بإمكانها التعاقد على مشاريع استثمارية كبيرة في مجال الترفيه، وذلك بسبب الروتين الذي تتبعه وزارتا المالية والبلديات"، مشيرا إلى أن "معظم أراضي المحافظة تعود ملكيتها لوزارة المالية، وهي أرض مسجلة على أنها زراعية، ولا يمكن تغيير صنفها بحسب قرار مجلس الوزراء".

وأكد عبد الحسين أن "المشروع الوحيد الذي تمكنت الهيئة من التعاقد عليه ويمكن القول عنه أنه استراتيجي وذو فائدة كبيرة لأهالي كربلاء والوافدين إليها هو مشروع (نوارة الأملاك السياحي)، والذي تكون أرضه مملوكة للشركة المنفذة"، معتبرا أن "هذا المشروع هو الأول من نوعه في منطقة الفرات الأوسط".

وتابع عبد الحسين أن "القانون العراقي بوضعه الحالي يعرقل إقامة مشاريع كبرى تعنى بالسياحة والترفيه"، موضحا أن "العديد من أهالي كربلاء بحاجة ماسة إلى أماكن ترفيهية يلجأون إليها لخلوا المدينة من هذه الأماكن".

من جانبه قال رئيس مجلس إدارة شركة الأملاك المنفذة للمشروع، علي الوكيل إن "مشروع نوارة الأملاك عبارة عن مدينة ترفيهية متكاملة تشمل مدينة العاب كبرى ومدينة العاب مائية ومجمعا تسويقيا وشاليهات سياحية وسلسلة أفقية وعمودية وقاعات مناسبات وناديا اجتماعيا خاصا، وبرجا يحتوي على مطعم من طوابق عدة يتوسط البحيرات فيها". وبيّن الوكيل أن "المشروع سيكون على ثلاث مراحل، حيث باشرت الشركة بالمرحلة الأولى منه التي تتضمن إنجاز مدينة الألعاب الترفيهية والتي ستكون على مساحة ٢٠ دونم"، لافتا إلى أنه "تم التعاقد مع شركة أميركية لتجهيز مدينة الألعاب التي تحوي ٢٠٠ لعبة، بكل ما هو موجود في مثيلاتها في الدول الأوربية وشرق أسيا، حيث وصلت الوجبة الأولى منها".

من جهته أكد المدير المفوض للشركة وسام البارودي أن "المساحة الإجمالية للمشروع بلغت ٧٧ دونما تم تقسيمها إلى ثلاث مناطق تتضمن الأولى إنشاء قرية عصرية وشاليهات وفق طراز معماري حديث، والثانية تحوي على برج بارتفاع ٤٠ متر، يتوسط المدينة ويحتوي على مطاعم متنوعة"، مشيرا إلى أن "المنطقة الثالثة والأخيرة ستضم مدينة العاب كبرى فيها جميع المرافق السياحية اللازمة".

وأضاف البارودي أن "كلفة الإجمالية للمشروع بلغت ٣٢ مليار دينار، وتم طرح أسهم الشركة للاكتتاب وهناك إقبال على شرائها"، منتقدا "الإجراءات الروتينية التي مرت بها الشركة للحصول على رخصة الاستثمار والتي استمرت لأكثر من سنة ونصف".